

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٧

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء صندوق إعانت الطوارئ للعمال :

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٣٩٥ لسنة ٢٠٠٢ :

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليها ،

النص الآتي :

تصرف الإعانة وفقاً للشروط والضوابط التالية :

- ١ - يتم النظر في الحالات المطلوب صرف الإعانة لها استناداً إلى تقرير تقدم به للصندوق النقابة العامة المعنية أو المنشأة مرفقاً به غواصة طلب صرف الإعانة .
- ٢ - يتولى الصندوق اتخاذ كافة إجراءات الصرف بطرق الصرف المعتادة ومتابعة عملية الصرف .

- ٣ - تصرف الإعانة لمدة ستة أشهر كحد أقصى إلى أن يتم إعادة التشغيل المناسب للمنشأة أو اتخاذ الإجراءات القانونية التي من شأنها عدم استحقاق صرف الإعانة أو حصول العامل على فرصة عمل بديلة .

- ٤ - يجوز لوزير القوى العاملة والهجرة ورئيس مجلس إدارة الصندوق زيادة الحد الأقصى المشار إليه لصرف الإعانة في ضوء ظروف وأوضاع المنشأة وبما لا يجاوز اثنين عشر شهراً .
- ٥ - يكون الصرف بواقع (١٠٠٪) من الأجر الأساسي المؤمن عليه للعامل ويحد أدنى ٢٠٠ جنيه مصرى شهرياً .
- ٦ - أن يكون هؤلاء العاملين من المؤمن عليهم على قوة المنشأة لدى التأمينات الاجتماعية .
- ٧ - أن يكون صرف الإعانة للعاملين بالمنشأة التي يسرى عليها هذا القانون من خلال أدوات الصرف المعتادة ويعتمد هذا الصرف من الأمين العام للصندوق أو من يفوضه كتوقيع أول ويكون التوقيع الثاني للمختص بالشئون المالية بالصندوق (المدير المالي للصندوق) أو من ينوب عنه .

#### (المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره .  
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ  
( الموافق ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٧ م ) .

رئيس مجلس الوزراء  
دكتور / أحمد نظيف